لم تكن مثلي جارية وناصبة لنفسها لان النصب كما قال ابو حيان يكثر من الجر ولم يكن تاويل الجر فيحتاج به وحتى تثبت جر الاسماء بها وامكن حمل ما انتصب بعدها من ذلك على ما قدمناه من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل فليتنبه لهذا حتى لا تخرج العاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل نحو اكلت السمكة حتى راسها لانها خاصة بالمفردات والتخرج الابتدائية وهي الداخلة على جملة مفهومها غاية لشيء قبلها نحو حتى ما دخلة اشكل ونحو شربت الابل حتى يجيء البعير يجرّ بطنه فان المضارع جرى بعدها فاما ابتدائية حينئذ حالا او هو وابوه علامة ظاهرية جعل الباب في موضع حتى اذا وجب حينئذ كون ما بعدها فعلة مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع نحو كان سيري حتى اطلع الفجر اذا جعلت كان نافية لليل بقيد كان بلا حتى الابتدائية الجملة وفي نحو اسرت حتى تطلع الشمس لا تنقلب السببية وفي نحو مرضت او انت حتى ندخل المدينة معا بدا على حرف عنيد واجب لانك لو رفعت لزم ان يكون الفعل مستانفا مقطوعا عما قبله رفعه وما قبلها سبب له وذلك مما يمنع كان ما قبلها منفيا فيما مرت ومشكوكا في وقوعه في اسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي سببه او الشك فيه خلافا للاخفش في مسئلة النفي انتهى المراد منه

قوله والجواب الى قوله للاستغراق الى قوله جميع افراد الجواب اي كل فرد من افراد الجواب بنصب بها السببية او بواو المعية عند الكوفيين بان مضمرة وجوبا بعد حتى السببية او واو المعية عند البصريين **قوله** والجواب بالفاء والواو الثاني لا يكون الطلب باسم فعل او بلفظ الخبر الثالث ان يقصد بها الجزاء والسببية وبالواو المصاحبة والمعية واذا اوجدت هذه الشروط يبقى المسئلة الحرفية فيها تسعة وهي قرجي وتمني فعل بعضهم مع واو وادع وسل واعرض لبعضهم ∴ فزاد ج كذلك النفي فذلك تسعة

ولنقتصر على هذا القدر الذي ذكرناه على ما اشرنا اليه في اول الكتاب ونشرحها عليه في اجزاءه **قوله** واوان عطفت حتى او على ان على الخلاف يغتفر ما قبلها ما لا يغتفر بعدها من نحو قام القوم حتى زيد او عمرو فيها ان تكون بمعنى الواو او بمعنى الا او بمعنى بل فان ما قبلها مما ينقض بشيء بشيء فيه معنى الى نحو لاضربنك حتى تقضيني حقي وان كان ينقض بدفع واحد بعينه معنى لا نحو قوله ∴ وكنت اذا غمزت قناة قوم ∴ كسرت كعبها او تستقيما ∴

ونحو اقتل الكافر او يسلم وان لم يصلح معها شيء من المعنيين فهي لمعنى كيف نحو لاطيعن الله او يغفر لي واعلم ان بعض النحاة قدرها بالى وبعضهم قدرها بكي ويشهد

قدرها بالا

قدرها بالا قال الى اذى وجعل التقديرات الثلاثة قولهم لالزمنك او تقضيني حقي فانه يصلح للتعليل والغاية والاستثناء من الازمان وتعيين الاول نحو لاطيعن الله او يغفر لي والثاني في نحو لانتظرنك او تجيء والثالث في نحو لاقتلن الكافر او يسلم وبذلك يعلم ضعف قول من قال التقدير فيها الا ان يغفر لي او الى ان يغفر لي وبما هذا التقدير لحظ فيها المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المترتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وجوبا او هل في تاويل مصدر معطوف بواو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنك او يفرج ليكون ذلك انتظارا مني له وقد ومرفعه على تقدير ما الاولى الكسائي وهي او الزائدة او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالخلافة والصحيح وهو مذهب البصريين كما مر ان النصب بان مضمرة بعدها وجوبا في من القسم الثاني واعمل بعدها انها عاطفة الثاني احتراز ناما التقدير بان تكون او باحد تلك المعاني مما اذا لم تكن بمعنى شيء منها جاز المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار ان معه كقوله ∴ ولو ارجال مزوار اعزة ∴ وان سمح او يسول علقما ∴ انتهى المراد منه **قوله** والجوازم جمع جازم بمعنى لفظ جازم او جمع جازمة بمعنى كلمة جازمة وقوله ثمانية عشر لا يغير التذكير ولو اراد التانيث لقال ثماني عشرة جازمة لان اسم العدد اذا وقع جزءا او عجزا او حالا جاز فيه التذكير والتانيث وقد وقع هنا خبر المبتدا هو ظاهر في التذكير وبعبارة اخرى بدل جوازم الخ لاجب فيه التذكير مع المونث والتانيث مع المذكر **قوله** ثمانية عشر كان يجوز له ايضا ان يقول ثمان في عشرة والجوازم ثمانية عشر لا يصح ان يراد المتفق عليها والمختلف فيها لانها اكثر من ذلك باعتراف المصنف بانه عد منها اذا في بعض النسخ فتكون = تسعة عشر بل هي احد وعشرون بلو والجزم في جواب الطلب ولان يراد المتفق عليه لانه عد منها اذا وهي مختلف فيها ولئلا ان يختار الاول وهو انه يصح ان يراد المتفق عليه والمختلف فيها وان يراد لو لانها مما اتفق بعدها ابن الشجري في اما اليه والمصنف ليس مستبدا ما انفرد عن مثله فحينئذ لا يكون الجزم في جواب الطلب لانه اذا اراد ان لم تعلن يكن الجزم باداة الشرط المقدرة واما ان قلنا بذلك فلا ويكون ذكر خلافي قول المصنف وان اتى بان لفظا او تقديرا او مخالفا له شرحه والا لفاظ الجوازم على كلامه قوله ثمانية عشر جازما وان احتمل انه جمع جازمة بمعنى لفظة جازمة ومفهوم العدد لا يفيد حصر المراد ضبط ما فحصه اراده منها لاجيبها ثم هي قسمان قسم جزم فعلا واحدا الا اربعة الا بقية